الملف الخامس : التمويل الأجنبي

رايح جاي إلى أين ؟

التمويل الأجنبي عبارة عن :

1- المعونات .

2- المنح والهبات .

3- المساعدات .

4- القروض .

ويقدم لـ :

1- الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التعاون الدولي .

2- المنظمات غير الحكومية المصرية .

3- المنظمات غير الحكومية الأجنبية التي تعمل في مصر .

وتأتي المعونات على المستوى الدولي من هيئات ومنظمات دولية كالبنك الدولي وهيئة التنمية الدولية ومشروع التنمية للأمم المتحدة ومشاريع المعونة الفنية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وبنك التنمية للدول الأمريكية والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الآسيوي للتنمية ، وصناديق الاستثمار العربية .

وتحاول هذه المنظمات بطريقة أو بأخرى أن تراعى مبدأ عدم التحيز إلى دولة أو ضد أخرى وفقاً للمبادئ المعلنة .

وإذا كان الاحتلال العسكري لم يعد هو الوسيلة الوحيدة والأساسية لتحقيق مصالح الكبار، فإن الوسائل المالية والاقتصادية صارت هي الأكثر استخداما في لعبة الأمم ، أو لعبة سعى الكبار لفرض هيمنتهم على الصغار في العالم لضمان تحقيق مصالحهم .. وكان من الطبيعي أن يغطي الساعون للهيمنة الدولية ما يطمحون إليه وما يقومون به بشعارات براقة وجميلة تعلى قيم الخير والحق والجمال لإخفاء نواياهم

الحقيقية ، أو بالأصح ما يقومون به من جرائم في حق غيرهم من الدول، وللتغرير بمن يساعدونهم في الدول التي يريدون الهيمنة عليها.. ولذلك تخفي أمريكان وأوروبيون وراء قيم الديمقراطية لتغطية محاولاتهم التدخل في شئون العديد من الشعوب ، ومن بينها شعب مصر.

ومسار لعبة الأمم على المسرح الدولي ، منذ أن عرف العالم الدولة في شكلها الحديث.. حيث كان هناك دوما في التاريخ السياسي لهذه اللعبة قوة أو قوى تسعى لفرض هيمنتها على الآخرين من القوى أو الدول المختلفة في العالم ، خاصة تلك الدول المؤثرة في محيطها الإقليمي، سواء لموقعها الجغرافي أو لدورها التاريخي أو لثرواتها من الموارد الطبيعية .. ولتحقيق هذه الهيمنة تستخدم هذه الدول التي تسمى عادة بالعظمى أو الكبرى كل الوسائل والأدوات التي في حوزتها ، كما تستثمر نقاط الضعف الموجودة لدى من تحاول الهيمنة عليهم ، مثل حاجتهم للمعونات والمساعدات .. حيث كانت هذه المعونات دوما على مدار التاريخ تحقق مصالح من يمنحها وليست لوجه الله .

وبسبب افتضاح السقوط الأخلاقي للمخابرات المركزية كان لابد لواشنطن وحلفائها الأوربيين البحث عن بديل آخر غير المخابرات المركزية .. أكثر جاذبية وأكثر عصرية لتحقيق أهدافها ومآربها الخاصة في شتى مناطق العالم ، خاصة في منطقتنا العربية .. وكانت منظمات المجتمع المدني بديلا جاهزا ومناسبا في هذا المجال لتحقيق هذا الغرض ، خاصة أن سنوات الثمانينات والتسعينيات شهدت صعودا للمجتمع المدني ، واهتماما غربيا به ، كما شهدت بداية ظهور نوعيات من منظمات المجتمع المدني في الدول العربية تختلف عن النوع الشائع لها من قبل والذي يركز على الأعمال الخيرية والنشاط الرعوي ، أي تقديم الرعاية لأعضائها والمنتمين إليها ، سواء الرعاية التعليمية أو الصحية أو الخدمية .. حيث جاءت تلك المنظمات الجديدة لتهتم بحقوق الإنسان وبمكافحة التمييز بشتى أنواعه الديني والاجتماعي ، وتسعى لتمكين المرأة والأقليات وتعني بشئون وبحقوق الطفل . ثم أضيف إليها فيما بعد منظمات أخرى ذات

أهداف سياسية مباشرة مثل مراقبة الانتخابات وكشف الفساد والتصدي له ، والدفاع عن حقوق المعتقلين السياسيين ، وصولا إلى المطالبة بالإصلاح السياسي والدعوة إلى تغيير أنظمة الحكم .

وهكذا استبدلت واشنطن وحلفاؤها الأوربيون الوظيفة التي استقرت عليها الدراسات الغربية للمجتمع المدني ، وهي وظيفة تحقيق التوازن الاجتماعي وإحراز التكيف في مجتمع تعددي والحماية لفئات كادت أن تهمش ، وتوفير احتياجاتها الأساسية وضمان حقوقها الطبيعية لتصير الوظيفة التي أرادتها واشنطن وحلفاؤها للمجتمع المدني في المنطقة العربية هي أن يكون آلية للتحول الديمقراطي وتحقيق الإصلاح السياسي ، وذلك على غرار ما حدث في شرق ووسط أوروبا حيث لعبت منظمات المجتمع المدني دورا مؤثرا في النضال ضد الأنظمة السياسية الشيوعية .. ولعلنا نتذكر الدور الذي قامت به نقابة التضامن في بولندا وحركة ميثاق 77 في تشيكو سلوفاكيا .

ولم يكن هذا التوجه الأمريكي والغربي تجاه منظمات المجتمع المدني العربي غريبا أو مفاجئا ، لأن المخابرات المركزية حينما قامت بتمويل إصدارات مؤسسات ثقافية خلال فترة الحرب الباردة ، كانت تقدم هذا التمويل بشكل غير مباشر حتى يظل سرا من خلال الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني .. وكما تقول الكاتبة البريطانية ستونر فقد كانت المؤسسات الخيرية هي أنسب الوسائل لتمرير مبالغ كبيرة من المال لمشروعات وكالة المخابرات المركزية دون تنبيه المتلقين لهذا المال إلى مصدره والجهة التي تقدمه لهم .

وقد توصلت دراسة لوكالة "السي . آي . إيه" إلى أن ذلك الأسلوب في التمويل كان مفيدا من الناحية العملية ، خاصة للمؤسسات الثقافية التي تدار ديمقراطيا، والتي كانت في حاجة لأن تؤكد لأعضائها والمتعاونين معها أن لديها مصادرها المالية الحقيقية والمحترمة .. وفي عام 1976 عقدت لجنة للتحقيق في أنشطة المخابرات بالولايات المتحدة فكتبت تقريرا يبين أنه خلال الفترة من عامي 1963 إلى 1966 كان من بين 700 منحة مالية قدمتها 164 مؤسسة وجمعية خيرية ما لا يقل عن 108 منح

تبرعات لصالح وكالة المخابرات المركزية .. وكانت أكثر المؤسسات التي حظيت أنشطة الوكالة بتمويل منها هي مؤسسات فورد وروكفلر وكارنيجي .

وهذا يبين أن استثمار أو استخدام منظمات المجتمع المدني هي عادة أمريكية قديمة سبقت حتى تبلور مفهوم المجتمع المدني في الغرب وسبقت أيضا الاهتمام النخبوي به في الشرق العربي ، وكذلك سبقت القبول به من بعض الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية والسعي أيضا للاستفادة منه لتوطيد أركانها.

ولم يكن سبب المراهنة الأمريكية والغربية على منظمات المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية وإنجاز التغييرات السياسية في المنطقة العربية راجعا فقط إلى ضعف الأحزاب وربما اختفائها في بعض الدول العربية ، وهو الضعف الذي كان مثار تحليلات سياسية عديدة .. إنما كان هناك سبب آخر رجح كفة منظمات المجتمع المدني على الأحزاب في إنجاز هذا التغيير السياسي والديمقراطي ويتمثل في اكتساب حقوق الإنسان في ظل مرحلة العولمة قوة عالمية مؤثرة لم يعد ممكنا لأنظمة سياسية عديدة التنصل من ادعاء الالتزام بها والمحافظة عليها .. وكانت منظمات المجتمع المدني في هذا الصدد هي المنوط بها السهر على تحقيق هذه الحقوق ، ومراقبة مدى التزام الأنظمة السياسية بها ، وذلك بالمقارنة بالأحزاب السياسية التي تستهدف أساسا الوصول إلى السلطة .

ولعل هذا يوضح أن القناعة الأمريكية والغربية باعتماد منظمات المجتمع المدني الآلية الأساسية لتحقيق التغيير السياسي في البلاد العربية صارت أيضا قناعة لدى قطاعات من النخب السياسية المعارضة فيها ، خاصة بعد أن تمخضت تجربة الأحزاب السياسية المعارضة عن إخفاق في تحقيق التغيير السياسي المنشود وإنجاز التحول الديمقراطي ، وبالتالي خاب رجاء كثيرون في هذه الأحزاب المعارضة والتي صارت بالتالي محل انتقاد ، بل تندر عديدون بضعفها وهزالها .

التمويل الأمريكي (نموذج) :

- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المسئولة عن برامج الوكالة من المعونة الاقتصادية الأمريكية .
- الحكومة المصرية فوضت وزارة التعاون الدولي في إدارة صندوق الدعم الاقتصادي المقدم من حكومة الولايات المتحدة .
- تقوم الوزارة بتنسيق مساعدات المانحين وتوقيع الاتفاقيات وتناقش المشاريع مع الوكالة الأمريكية .
- قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمصر دعما قيمته 30 مليار منذ عام 1975 وحتى عام 2014 حقق البرنامج وفقا لرؤية مديرة الوكالة الأمريكية خلال حديثها المنشور في المصري اليوم الثلاثاء 2014/8/26 ما يلي :
- تحسين البنية التحتية .
- خفض معدلات وفيات الرضع والأمهات (الصحة) .
- تحسين القدرة على القراءة في الصفوف المبكرة (وزارة التربية والتعليم) .
- زيادة المهارات القابلة للتسويق ، ما يؤدي إلى خلق فرص عمل وازدهار دائم في مصر .

وأضافت أن جميع بعثات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقوم بتصميم المشاريع مع تدخل واسع من الحكومات الشريكة ، وقطاع الصناعة والمجتمع المدني ، وشركاء التنمية لفهم التحديات والاحتياجات والموارد المتاحة ، وبمجرد الانتهاء من تصميم المشروع والموافقة عليه نمضي قدما في عملية تقديم المنح والعقود .

وهناك مناقشات مستمرة حول حجم الدعم المستقبلي للمساعدات الاقتصادية لمصر في ضوء أولويات الولايات المتحدة الدولية والمحلية .

يعتمد برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر على الشراكة مع القطاعات الحكومية وتقديم المساعدات الاقتصادية في هيئة مشاريع ، يتم الاتفاق عليها وتتولى الوكالة تنفيذها والإشراف عليها بالمشاركة مع الحكومة المصرية ، ولا تقدم

الوكالة أموالا مباشرة أو قروضا ، خلافا لطبيعة تعامل الهيئة مع منظمات المجتمع المدني التي تمنحها الوكالة الأمريكية للتنمية أموالا مباشرة .

في عهد إدارة الرئيس الأمريكي بوش الإبن ، عندما أصدر الكونجرس الأمريكي قرارا بعدم منح مساعدات اقتصادية لكافة دول العالم بدون تنمية المجتمع المدني ، وقام بتخصيص نسبة متغيرة من المعونات السنوية تتراوح بين 10 و 20 مليون دولار . وتخصص تلك الأموال لتمويل برنامج تم إدراجه ضمن مخصصات المعونة الاقتصادية تحت اسم "الديمقراطية والحكم".

بتاريخ 6 مارس 2012 . توثق أبو النجا في شهادتها بمجلس الشورى تاريخ تمويل منظمات المجتمع المدني عبر المعونة الأمريكية بقولها : "منظمات المجتمع المدني قبل 2004 كان يتم تمويلها من قبل الحكومة الأمريكية عبر وساطة وزارة التعاون الدولي ، لكن بعد مذكرة التفاهم الموقعة بين مصر وأمريكا عام 2004 أصبح بعدها تمويل المنظمات تمويلا مباشرا يتم بين الهيئة والمنظمات دون الرجوع إلى وزارة التعاون الدولي" .

وتشترط هيئة المعونة أن يكون المسؤولون عن تنفيذ هذه المشاريع "شركات مقاولات أمريكية" وأحيانا تتلقى المشروعات منظمات مجتمع مدني أجنبية تختار مسؤولين مصريين لإدارة هذه المشاريع ، لكن في الفترة الأخيرة تم التوافق بين الحكومتين المصرية والأمريكية على أن تكون "أحيانا" الجهات الحكومية هي المنفذ في بعض المشاريع التي توافق عليها هيئة المعونة في مصر .

ولما كانت المعونات الأجنبية وخاصة الأمريكية تصرف لمشاريع يتم الاتفاق وعليها ولشخصيات بعينها يتم انتقائها ، بمعرفة الجانب المانح، فبالتأكيد لابد أن تكون محل ثقتهم ونالوا وينالون حسن الظن ، ولكلا الطرفين المانح والشخصيات الممنوحة مصالح مشتركة أبعد ما تكون عن مصلحة مصر ومواطنيها إلا في مظهرها فقط.

ويرى المسئولون : إنه تم تصميم المعونة بغرض توفير فرص تنمية للشركات وللشعب المصري خارج دوائر المؤسسة العسكرية ، بالإضافة لتعزيز النشاط

الاقتصادي ، فرغم أنه مبلغ متواضع جدا ، لكنه يمنح بعض النفوذ لهؤلاء الناس والمنظمات والشركات لتصبح فاعلة في تشكيل المشهد الاقتصادي المصري .

ونلاحظ دائما أن الطريق إلى توطيد العلاقات بين مصر والولايات المتحدة كان عادة يمر بتوطيد العلاقة مع المؤسسة العسكرية المصرية ، حيث تنظر الولايات المتحدة للجيش المصري باعتباره أكثر المؤسسات المصرية التي يمكن الوثوق بها نسبيا نظرا لتمتعه باستاتيكية لا تشهدها بقية المؤسسات خاصة السياسية منها في ظل أوضاع داخلية وإقليمية تتصف بالسيولة. بالإضافة إلى أن أمريكا تسعى للحفاظ على صفقات السلاح الموجهة للجيش المصري ، وما يتبع ذلك من تدريب ومناورات عسكرية مشتركة وبرامج للتسليح بهدف ضمان استقرار المنطقة وعليه ضمان أمن إسرائيل ، ولاسيما محاربة الإرهاب عن طريق التعاون الاستخباراتي بين جهازي الدولتين . وعلى الصعيد الأمني بعد آخر ، فنجد أن استتباب الأمن في المنطقة يدعم الاستقرار الأمني في منطقة قناة السويس ويضمن تدفق البترول من الخليج لأمريكا. وهذا الرباط الوثيق الذي ربط بين المؤسسة العسكرية المصرية ونظيرتها الأمريكية كاد يوصف بأنه زواج كاثوليكي بين كلا المؤسستين لشدة ما يحرص عليه الطرفان من الاستفادة جيدا مما يقدمه الطرف الآخر له من تأمين للمصالح.

وفي واقع الأمر فإن معظم المساعدات العسكرية المقدمة إلى مصر تستحوذ عليها صناعة الدفاع الأمريكية التي توفر العتاد والصيانة وقطع الغيار فمن الناحية الاقتصادية البحتة ، فإن تراجع الأموال المخصصة للمشتريات الأمريكية الإستراتيجية ، وإن كان سيؤثر في الجيش المصري ، فإن شركات المقاولات الدفاعية الأمريكية ستفقد أيضا مزايا كبيرة تتمتع بها ، وقد أكد متخصصو المشتريات العسكرية في الكونجرس أن قطع المساعدات عن مصر سيورط الإدارة الأمريكية في معركة تعاقدية مع شركات الأسلحة الأمريكية . فبينما ترتبط مصر بعقود مع هذه الشركات حتى عام 2018 ، بموجب ائتمان نقدي تعهدت به واشنطن ، فإن إلغاء الصفقة سيجبر الحكومة الأمريكية على تحمل عقوبات تبلغ ملياري دولار .

علينا أن نتفهم طبيعة المجتمع المدني في مصر ومؤسساته ومكوناته خاصة وأنه المستهدف الأهم من الدول والأجهزة والهيئات الدولية المانحة :

ـ المجتمع المدني :

هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها ، أو الصالح العام ، أو لتقديم خدمات للمواطنين ، أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة ، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح .

ـ مؤسسات المجتمع المدني داخل وخارج مصر :

المجتمع المدني المصري ينقسم إلى قسمين قسم يعمل من الداخل وآخر يعمل من الخارج. أما القسم الأول فهو مكون من حوالي 37 ألف منظمة أهلية غير حكومية تخضع لوزارة التضامن الاجتماعي ، ونسبة قليلة منها "أقل من 5%" مسجلة في الاتحاد العام للمنظمات الأهلية المصرية أي أن المجتمع المدني المصري المسجل بالاتحاد العام يقع تحت قبضة الحكومة ، مع أنها جمعيات غير حكومية ، وهو أمر شديد الغرابة .

أما المجتمع المدني المصري في الخارج فهو مكون من عشرات الجمعيات الأهلية والاتحادات والجاليات ومجالس رجال الأعمال موزعة في جميع أنحاء العالم، لا تخضع للحكومات المسجلة بها ، بل تخضع للهيئات العليا المنظمة للمجتمع المدني في كل دولة باستثناء الدول العربية التي تشترط تسجيل الجاليات والأندية بوزارات الشئون الاجتماعية .

ـ مكونات المجتمع المدني :

يتكون المجتمع المدني بصفة عامة من :

1- المنظمات غير الحكومية .
2- المنظمات الحقوقية والدفاعية .
3- منظمات رجال وسيدات الأعمال .
4- الاتحادات والنقابات العمالية .

5- النقابات المهنية .

6- النوادي الاجتماعية والرياضية .

7- مراكز الأبحاث والنشر والإعلام المستقلة .

8- الأحزاب طالما أنها خارج السلطة وتمثل جزءا من المعارضة .

9- الصحافة الخاصة والمستقلة والحزبية والقنوات التليفزيونية والمحطات الإذاعية الخاصة .

أن الصحافة الحرة والمستقلة كجزء من المجتمع المدني يمكنها أن تلعب دورا حيويا لحمل الحكومة للاستجابة لمتطلبات واحتياجات المواطنين ، كما تلعب دورا رقابيا من خلال تعزيز شفافية المسئولية بالحكومة ، ومتابعة الصحافة والإعلام للإنفاق العام في الموازنة العامة ، وتحليله وشرح أبعاده للمواطنين ، وتكوين رأي عام ضاغط من أجل الوصول إلى سياسة عادلة في الإنفاق العام لصالح الفئات المعدومة .

نحن إزاء مجتمع مدني مصري عريق معظم مكوناته أو وحداته تعمل بشكل قانوني ولا يقتصر ذلك على منظماته المصرية فقط .. بل هناك منظمات أجنبية تعمل في مصر أيضا بشكل قانوني ويبلغ عددها حتى نهاية 2011 نحو 80 منظمة من بينها 23 منظمة أمريكية .. ولكن في المقابل هناك منظمات غير مسجلة تعمل بشكل غير قانوني ، ومن بينها منظمات أجنبية في مقدمتها المنظمات الأمريكية الثلاث "المعهد الديمقراطي والمعهد الجمهوري وبيت الحرية" والتي قدمت فروعها بالقاهرة للمحاكمة .

ومن بين هذه المنظمات ، سواء المسجلة أو غير المسجلة عدد حصل ويحصل على تمويل أجنبي .. وطبقا لبيانات وزارة التضامن الاجتماعي فإن نحو 158 جمعية أهلية حصلت على موافقات من الوزارة للحصول على أكثر من نصف مليار جنيه خلال عام 2011 .. بينما تسجل تقارير وزارة التعاون الدولي تمويلا أمريكيا لمنظمات المجتمع المدني ، سواء المصرية أو الأجنبية العاملة في مصر ، بنحو 95 مليون دولار خلال عام 2011 .

المجتمع المدني مجموعة من المنظمات والمؤسسات والجمعيات الاجتماعية التطوعية ، أي التي ينضم لها الأعضاء طوعا وبإراداتهم الحرة، تتوجه نحو تحقيق المصلحة العامة أو النفع العام ، وإن كانت ترعى أيضا الفرد أو الأفراد المنتمين لها ، ولا تسعى لتحقيق الربح أو الوصول إلى السلطة أو مساندة ودعم من يسعى للسلطة .

وبهذا المعنى صارت الجمعيات الخيرية وجمعيات الرعاية والروابط الاجتماعية والأندية والنقابات والمنظمات الحقوقية والاتحادات والأحزاب عدا التي تحكم وجماعات المصالح وحدات للمجتمع المدني .

نشأة العمل الأهلي :

مصر كانت سباقة في منطقتها في تكوين الجمعيات الأهلية غير الحكومية فهي الدولة العربية الأولى في تأسيس الجمعيات الأهلية .. فقد تأسست فيها أول جمعية أهلية هى الجمعية اليونانية بالإسكندرية عام 1821 .. وبعدها بأكثر من نصف قرن بدأت تشهد بلاد عربية إنشاء جمعيات أهلية .. حيث تأسست في لبنان عام 1878 جمعية المقاصد الإسلامية .. وفي ذات العام تأسست في ليبيا مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية .. وبعدها بتسعة أعوام تأسست في اليمن جمعية نادي الجالية الفارسية .. ثم بدأ يتوالى تأسيس الجمعيات الأهلية في العديد من الدول العربية مع نهاية القرن التاسع عشر ثم القرن العشرين ..

ومنذ عام 1821 الذي شهد تأسيس أول جمعية أهلية في مصر وحتى عام 2001 صار لدينا 35584 جمعية ، طبقا لبيانات وزارة التضامن الاجتماعي .. وهذا العدد لا يتضمن عدد الجمعيات غير الحكومية ، خاصة الحقوقية ، التي تكونت وتعمل بدون تسجيل في وزارة التضامن الاجتماعي ، أو تلك الجمعيات التي تكونت في شكل شركة لتفادي إجراءات التسجيل أو حتى لا تتعرض لإجراءات بيروقراطية تعرقل تأسيسها .

المجتمع المدني هو من حيث المبدأ نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة ، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى ، وهي علاقات تقوم على تبادل

المصالح والمنافع والحقوق والواجبات ، هذا النسيج من العلاقات يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة والمجتمع المدني هو مجتمع مستقل عن إشراف الدولة المباشر فهو يتميز بالاستقلالية وروح المبادرة الفردية والجماعية والعمل التطوعي من أجل المصلحة العامة ، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة .

تزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته بما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة المواطنين في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم ، ونشر ثقافة المبادرات الذاتية ، وبناء المؤسسات ، والإعلاء من شأن المواطن ، ودوره في المساهمة بفعالية لتحقيق التحول الديمقراطي .

إن مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب والنقابات بالإضافة للمجالس المحلية هي المفرزة الأولى والحقيقية والتي يتخرج منها أعضاء لمجلس (النواب) والوزراء والمحافظين ورؤساء الجمهورية حيث أنها مدارس لتعليم العمل الجماعي والتطوعي وتقديم الخدمات المجتمعية وممارسة العمل السياسي بمفهومه الشامل .

لقد شهد العمل الأهلي المصري نموا مضطردا خلال السنوات الخمس الأخيرة .. حيث زاد عدد وحداته ومكوناته ، من خلال إنشاء جمعيات أهلية جديدة متنوعة الأغراض والأهداف ورغم الانتقادات الموجهة لقانون الجمعيات الأهلية ، الذي ينظم تأسيس هذه الجمعيات ، فإننا شهدنا تسارعا في تأسيس وإنشاء الجمعيات الأهلية بمصر في ظل هذا القانون .. حيث ارتفع عدد الجمعيات الأهلية المسجلة بنسبة 5.5% ما بين السنوات 2007 ، 2010 .. وقد زاد معدل تسارع تأسيس هذه الجمعيات في عام 2011 وحده ، أي بعد ثورة 25 يناير ، ليسجل عدد الجمعيات الأهلية التي تم تأسيسها خلالها زيادة نسبتها 13% .. ويرى البعض القانون الجديد عائقا لإنشاء الجمعيات الأهلية ، ولذلك يبررون تأسيس جمعيات خارج هذا القانون ، سواء في شكل شركات أو العمل بدون ترخيص .. بل ويبررون أيضا عدم توفيق أوضاع جمعياتهم ويرهنون ذلك بتغيير هذا القانون أو إلغائه .

المهم أن هذا التسارع في نمو العمل الأهلي المصري على هذا النحو أسفر عن تحسين معدل تأسيس الجمعيات الأهلية في مصر .

وان ذلك لا يكفي لتحقيق نمو مناسب للمجتمع المدني وازدهاره لأنه مرهون بأمور أخرى مثل القدرات المالية والخبرات الفنية والتنظيمية ، وقبل ذلك كله شيوع ثقافة التطوع ، أو ثقافة العمل المدني .

ويلاحظ أن الطابع الغالب على منظمات المجتمع المدني المصري هو الطابع الخيري والخدمي والرعائي .. فالجمعيات الأهلية التي تعمل في هذه المجالات الخيرية والخدمية تمثل النسبة الغالبة (80%) بين منظمات المجتمع المدني المصري.. فقد كان هذا النوع من الجمعيات الأهلية هو الأسبق تاريخيا في الظهور بالمجتمع المصري ثم جاء بعدها الجمعيات الأهلية التي تعمل في المجال التنموي وأخيرا الجمعيات الحقوقية التي تهتم بحقوق الإنسان ، وهذا ساعد على زيادة عددها على هذا النحو ..

فالمنظمات الحقوقية .. وهي منظمات لا تقدم خدمات ولكنها تتبنى مطالب فئات محددة ، كالنساء مثلا أو المعتقلين والسجناء والأطفال ، وتدافع عن حقوق الإنسان بشكل عام .. كما تسعى أيضا إلى توعية وتثقيف الرأي العام ، بل والتأثير في السياسات العامة وممارسة الضغوط على صانعي القرار .. وقد أضافت هذه الجمعيات لنفسها أعمالا أخرى بعد ثورة 25 يناير من بينها الدفاع عن حقوق الشهداء والمصابين وتشكيل التحالفات والائتلافات لرد الأموال المنهوبة والمهربة في الخارج، بالإضافة إلى متابعة قضايا فساد رموز النظام السابق سواء أمام المحاكم أو أمام الرأي العام .. وهذا النوع من المنظمات حديثة العهد في مصر .. حيث كانت بداية ظهورها عام 1983 ، بتأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، ثم المنظمة المصرية لحقوق الإنسان .. وعدد هذه الجمعيات بلغ نحو 237 منظمة تمثل نسبة 0.9% ، تتولى مع الدفاع عن حقوق الإنسان بصفة عامة كشف الانتهاكات لهذه الحقوق وإقامة الدعاوي القضائية ضد الأجهزة الحكومية والسلطات الأمنية وإعداد التقارير والدراسات ومراقبة الانتخابات وتولي الدفاع عن حقوق النساء وحرية الصحافة والإعلام ، ونشر التسامح

الديني وإشاعة شفافية الحوار داخل المجتمع .. لكن هذا العدد رغم انخفاض نسبته داخل جملة عدد الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في مصر إلا أنه يمثل النسبة الأبرز .

كما أن هذه المنظمات رغم انخفاض نسبتها داخل جملة الجمعيات غير الحكومية فإنها هي المنظمات الأكثر اجتذابا للتمويل الأجنبي ، خاصة التمويل الأمريكي والأوروبي ويتضح من قائمة المنظمات والجمعيات المصرية التي حصلت على دعم مالي أمريكي خلال ست سنوات مضت يمكن تصنيفها بأنها حقوقية باستثناء ست منظمات حصلت على هذا الدعم لأغراض تنموية ، ومنظمتين دينيتين .

ولعل ذلك يرجع إلى التفكير الذي ساد داخل الولايات المتحدة وأوروبا حول الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات الحقوقية في صنع الديمقراطية في الدول العربية .. ولذلك سعت إلى توفير دعم مالي لها .

إن مسألة التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني يمكن أن نلخصها فيما يلي :

إن التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني ليس مكروها أو مرفوضا أو مدانا من حيث المبدأ ، مثلما التمويل الأجنبي للحكومة لا غبار عليه هو الآخر .. بل إن هذا التمويل الأجنبي ضروري نظرا لعدم كفاية التمويل المحلى لمنظمات المجتمع المدني ، على غرار عدم كفاية الاستثمارات المحلية لإنجاز معدل مناسب للنمو الاقتصادي ، وذلك نظرا لأن ثقافة العمل التطوعي – رغم قدم المجتمع المدني المصري – لم تنتشر أو تتعمق في بلادنا إلى الدرجة التي توفر القدر الذي تحتاجه وحدات المجتمع المدني المصري من تمويل محلي لأنشطتها المختلفة ..

ومع ذلك فإن الحاجة للتمويل الأجنبي بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني لا تبرر أبدا الحصول عليه سرا أو خفية كما حدث في الحالة المصرية ليس فقط بالنسبة للتمويل الأمريكي وإنما للتمويل الأوروبي والعربي أيضا .. لا نستنكر فرض السرية على هذا التمويل الأجنبي للمجتمع المدني باعتباره يتناقض مع القانون الخاص بالجمعيات

الأهلية الذي يضع ضوابط لهذا التمويل من بينها موافقة الجهة الإدارية وعلنية هذا التمويل .. إنما نستنكر ونرفض هذه السرية باعتبارها تتناقض وتتعارض مع أحد أهم مبادئ المجتمع المدني والتي تلزم منظماته بممارسة أقصى قدر من الشفافية في كل أمورها ومن بينها أمورها المالية .

لا يصح أن يقع العاملون في مؤسسات المجتمع المدني في خطأ الازدواجية بخصوص الشفافية ينتقدون أجهزة الدولة والحكومة أنها لا تلتزم بالشفافية في إدارتها، وفي ذات الوقت لا يلتزمون أنفسهم بهذه الشفافية ..

وليس مقبولا تبرير الحصول على التمويل الأجنبي سرا وخفية بدعوى أن المنظمات التي حصلت وتحصل عليه حتى وإن لم تكن مسجلة وتعمل في إطار قانون الجمعيات الأهلية فإنها أقيمت كشركات مدنية غير هادفة للربح أو مكاتب محاماة وتخضع لإشراف ورقابة الدولة عن طريق مصلحة الضرائب كما قال البعض ذلك في شكواهم .. لأن هذه المصلحة لا تراقب مصادر التمويل بل تعني بتنظيم فرض الضريبة السنوية على صافي الدخل ولا يتعدى دورها ذلك ، ناهيك على أن الشركات غير الهادفة للربح لا تخضع أساسا لمثل هذه الضرائب .. ويؤكد ذلك أن ما قدمه الأمريكان من تمويل لعدد من منظمات المجتمع المدني لم يكن هناك جهة حكومية أو رسمية في مصر على علم به .

إن المال السياسي الأجنبي وإن أخفى أغراضه الحقيقية بشعارات أخلاقية براقة جميلة مثل مساعدتنا على تحقيق الديمقراطية ، شديد الخطورة على بلادنا .. فهو أداة من يمنحونه لعدد من منظمات المجتمع المدني المصرية للتدخل في شئوننا الداخلية ، ولتوجيه مسار العملية السياسية في بلادنا بما يحقق مصالحهم هم وليس مصالحنا نحن ..

أن التصدي للمال السياسي الأجنبي الذي تدفق بغزارة على بلادنا لا يعني بالمرة موقفا ضد المجتمع المدني ومنظماته ، وهو الخلط المتعمد الذي يحاول أن

يروجه المتورطون في تلقي هذا المال السياسي الأجنبي ، وذلك للتهرب من محاسبتهم على ارتكابهم تلك الخطيئة الوطنية ولا نقول الجريمة القانونية .

ليس التمويل الأجنبي السري لمنظمات المجتمع المدني هو الذي صنع أو يصنع لنا الديمقراطية التي ننشدها .. فهذا وهم يجب أن نتخلص منه ويتعين أن يتوقف بعض السياسيين والنشطاء في ترويجهم لهذا ، لأنهم بذلك يغشوننا ويبررون لأنفسهم خطيئة وطنية كبيرة يرتكبونها في حق وطنهم حتى يستمروا في ممارسة هذه الخطيئة التي استمرأها البعض لما جنوه من أرباح ومكاسب وما حصلوا عليه من استفادات مباشرة ، أو غير مباشرة ، مالية أو عينية ..

المال السياسي خطر يجب أن نحمي أنفسنا من شروره .. والبداية كشف ستر التمويل الأجنبي للمجتمع المدني والكيانات السياسية والحزبية .. الشفافية والعلنية هما صمام الأمان لنا في إنجاز التحول الديمقراطي الذي ننشده وإقامة الدولة الديمقراطية العصرية التي نتطلع إليها .

أيضا إذا كان الأمريكيون حريصين على سرية مساعداتهم المالية لبعض المنظمات غير الحكومية المصرية بدعوى أنهم يساعدون على صناعة الديمقراطية في مصر . فلماذا يحرص العرب على هذه السرية ، وهم ليس من أولوياتهم المعلنة مساعدتنا على تحقيق الديمقراطية كما يدعى الأمريكان ؟!

إذن .. لابد أن ثمة أهدافا أخرى تتجاوز هذه الأهداف السامية ، سواء كانت صناعة الديمقراطية لنا أو دعم أعمال الخير والنهوض بالمجتمع المصري .. والأرجح أن ثمة أهداف سياسية لهذا التمويل الأجنبي .. أهداف تختلف ما بين مانح وآخر ، ولكنها تتفق كلها في الطبيعة السياسية لهذه الأهداف .. فالمال الأجنبي حينما يمنح سرا ويمول أنشطة ذات طبيعة سياسية لابد أن يكون هدف منحه سياسيا في نهاية المطاف .. ومن الصعب أن نقتنع بأن هذا الهدف السياسي يمكن وصفه بأنه نبيل أو حتى طيب أو غير شرير .

وهكذا يمكننا القول أن التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني سواء قبل ثورة 25 يناير أو بعدها لم يكن كله تمويلا بريئا .. بل إن قدرا منه كان تمويلا سياسيا بامتياز، لأنه يتم سرا من وراء أي سلطات مسئولة وبدون علمها وبعيدا عن رقابة حتى الرأي العام .. كما أنه يستخدم في تمويل أنشطة سياسية ، أو لتحقيق أغراض ذات طبيعة سياسية .. وقد تنوعت بعض هذه الأغراض – طبقا للاتفاقات المعلنة التي تم حصرها للتمويل الأمريكي لبعض الجمعيات غير الحكومية – ما بين الإشراف على الانتخابات ، وزيادة الوعي الانتخابي والمشاركة الانتخابية في عدد من المحافظات ، ومساندة صحف محلية فنيا في محافظات أخرى ، وتعزيز الحوار القائم على مبادئ الديمقراطية والتعددية في المجتمعات الإسلامية والمسيحية ، ودعم المشاركة السياسية في محافظات متنوعة ، ودعم منظمات غير حكومية وتعزيز قدراتها على تكوين ائتلافات ، وتوفير الدعم الفني لبعض المؤسسات الصحفية والإعلامية ، وتقوية قدرات الأحزاب السياسية بدعم البيئة السياسية التعددية ، وتوفير المعلومات لها ، وتشجيع المشاركة في عضويتها، ودعم القدرة الفنية للاتحادات العمالية المستقلة ، وتشجيع المشاركة المجتمعية للبدو في سيناء ، والعمل مع ستة آلاف شيخ قبيلة فيها .. هذا عن الاتفاقات المعلنة للتمويل الأمريكي لبعض المنظمات غير الحكومية المصرية فما بالنا باتفاقات التمويل غير المعلنة والتي تم إبرامها سرا وتنفيذها أيضا سرا ؟!

وهذا يوضح أن واشنطن كانت قد بيتت النية مبكرا على تقديم مساعداتها المالية لمنظمات المجتمع المدني المصرية سرا ومن وراء ظهر السلطات المصرية وبدون علمها .

رغم أن كل ما طلبته وزارة التعاون الدولي فقط إخطارها بأسماء المنظمات المستفيدة من هذا الدعم المالي الأمريكي وبحجمه ، وأن تكون هذه المنظمات مسجلة، أي تعمل بشكل قانوني داخل مصر ، ولم تطلب أن تشارك الأمريكان في اختيار المنظمات المصرية غير الحكومية التي تحصل على هذه المساعدات ، بل تركت ذلك الاختيار للجانب الأمريكي وحده .. أي أن كل ما طلبته وزارة التعاون الدولي فقط أن

تتم هذه المساعدات الأمريكية علنا وليس سرا ولم يكن هذا الطلب بدعة ، لأن الولايات المتحدة ذاتها تلزم كل من يتلقى تمويلا أجنبيا بإبلاغ السلطات الأمريكية بحجم هذا التمويل والجهة المانحة له والغرض المستخدم فيه ، كما تلزمه بتقديم تقارير دورية للسلطات الأمريكية عن إنفاق هذا التمويل .

وهكذا .. ظل الجانب الأمريكي على مدى أعوام مضت يراوغ في تنفيذ القواعد المتفق عليها في تقديم المساعدات الأمريكية لمنظمات المجتمع المدني المصري أو الأجنبية العاملة بمصر ، في إطار برنامج الديمقراطية والحكم ، رغم تعهد الرئيس أوباما بتمويل المنظمات المسجلة فقط .. والسبب حرصه على أن تظل هذه المساعدات سرا ، وهو ما حرصت عليه أيضا – على الجانب الآخر – منظمات المجتمع المدني المصرية غير المسجلة قانونا لدى وزارة التضامن الاجتماعي ، أو التي سعت للحصول على مظلة قانونية بإشهار نفسها كشركات .

أما ويليام بيرنز وكيل الخارجية الأمريكية فقد كان أكثر صراحة في رفض الطلب المصري بالكشف عن المنظمات التي تدعمها واشنطن بالتمويل من برنامج المساعدات الاقتصادية المقدم لمصر ، رغم أنه برنامج مبرم في اتفاق بين الحكومتين الأمريكية والمصرية.. وحدث ذلك في لقائه مع وزيرة التخطيط والتعاون الدولي فايزة أبو النجا في نهاية شهر يونيو 2011 .

أما بالنسبة لصندوق المشروعات المصري الأمريكي فقد اتخذ عدد من قيادات الكونجرس ، وفي تصرف أحادي أيضا يتجاهل الحكومة المصرية ، خطوات لاستصدار تشريع لإنشاء هذا الصندوق في كل من مصر وتونس ، مكتفين بإخطار الحكومة خلال زيارتهم لمصر بنيتهم في تنفيذ هذا الصندوق ، دون أن تكون هناك مشاورات حول طبيعة وهيكل هذا الصندوق وآليات تمويله .

وليس سرا أن بعضا من هذا التمويل يذهب لأغراض أخرى ذات طابع سياسي بالمخالفة للقانون ، وهم لا يريدون كشف ذلك .. بل إن الذين يحصلون على التمويل الأجنبي في إطار المجتمع المدني يمارسون إرهابا ضد كل من يتحدث أو يحذر من

خطورة المال السياسي الذي يتدفق على مصر بغزارة ، ويتهمون هؤلاء بأنهم معادون للمجتمع المدني وتحديدا لمنظماته الحقوقية ، وذلك لتظل عملية التمويل الأجنبي سرية ولا يتم كشف الأهداف الحقيقية للممولين الأجانب ، وما حدث من وقائع فساد يرتبط بهذا التمويل الأجنبي ، والتي تلوكه ألسن عدد من المنتمين لمؤسسات المجتمع المدني وما طرأ من تغيرات في ثروات بعض المنتمين لمنظمات غير حكومية .

وقد ساعد على حدوث واستمرار هذه السرية التي حرصت عليها كل الأطراف ، المانحون والمستفيدون من التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني عدد من الأسباب ، يأتي في مقدمتها أن نسبة لا بأس بها من منظمات المجتمع المدني التي تحصل على تمويل أجنبي هي منظمات غير مسجلة رسميا لدى وزارة التضامن الاجتماعي .. فهذه المنظمات تحايلت في الحصول على الترخيص القانوني بالحصول على ترخيص شركة "مدنية أو محاماه" وليس جمعية أهلية لتتفادى صعوبة الحصول على ترخيص جمعية أهلية ، وأيضا لتتفادى الرقابة على إنفاق الأموال .

ليس هناك مبررا للقول بأن هناك تقييدا من جانب السلطات المصرية أو منع حصول منظمات للمجتمع المدني على هذا التمويل الأجنبي .. فالقانون لا يمنع هذا التمويل الأجنبي .. ووزارة التضامن الاجتماعي منحت لعدد ليس قليلا من الجمعيات الأهلية موافقات للحصول على التمويل الأجنبي من مصادر متعددة حتى مع ضخامته، هذا يؤكده حصول جمعية واحدة هي جمعية أنصار السنة المحمدية على موافقة الوزارة في الحصول على حوالي 296 مليون جنيه .. منحا مالية من جمعية قطرية وأخرى كويتية .. وخلال عام واحد منحت الوزارة لنحو 158 جمعية موافقات للحصول على 572 مليون جنيه مساعدات خارجية .. وأيضا وزارة التعاون الدولي ساهمت بدور مؤثر في توفير تمويل أجنبي لعدد من المنظمات الاجتماعية من خلال برامج التعاون التنموي مع كافة شركاء مصر في التنمية ، حيث يتم تخصيص قدر من المساعدات الأمريكية والأوروبية واليابانية لمصر للمساهمة في تمويل الجمعيات الأهلية .

وهكذا نحن لدينا ومنذ سنوات عدد من منظمات المجتمع المدني والجمعيات غير الحكومية تتلقى تمويلا أجنبيا ، ولم يوجه إليها أحد اتهاما بشيء .. لأنها أولا جمعيات تعمل بشكل قانوني ، أي حائزة على ترخيص ومسجلة لدى وزارة التضامن الاجتماعي ، وثانيا لأن التمويل يقدم لها علنا وثالثا لأن إنفاق هذه الجمعيات للتمويل الأجنبي الذي تحصل عليه يخضع للمتابعة والرقابة من قبل الوزارة التي يحصلون منها على الموافقة على هذا التمويل الأجنبي .

وقد حصلت هذه الجمعيات والمنظمات خلال خمس سنوات "من 2005 إلى 2010" على نحو 30 مليون دولار "180 مليون جنيه" .. ومن أبرز هذه الجمعيات والمنظمات .. المنظمة العربية للإصلاح العقابي – المركز المصري للتنمية ودراسات التنمية – المركز الدولي الأمريكي لحقوق الإنسان – الجمعية المصرية لدعم الديمقراطية – المركز الدولي الأمريكي لحقوق الصحفيين .

وهنا نجد تفسيرا لزيادة نمو عدد المنظمات الحقوقية التي تأسست في مصر ، وأيضا لجوء عدد من هذه المنظمات لتكون خارج نطاق قانون الجمعيات الأهلية المعمول به في مصر . فالتمويل الأجنبي ساعد على زيادة تأسيس هذا النوع من منظمات المجتمع المدني ، والحرص على سرية هذا التمويل شجع بعض المؤسسين على تجاوز القانون والعمل أحيانا على تأسيسها في إطار قانون الشركات ، أو العمل بشكل غير قانوني أحيانا أخرى .

لكن رغم النمو المضطرد في أعداد هذه المنظمات الحقوقية فإنها ظلت تعاني من مشكلات تهدد وجودها أحيانا ، ناهيك عن فعالية نشاطها واستمرارية عملها .. والمشكلة الأولى في تقدير مؤسسي هذه المنظمات تتمثل في فقدان الثقة بينها وبين الحكومة ، وهي المشكلة التي لم تواجه الجمعيات الأهلية الخيرية أو الخدمية وربما الرعائية أيضا .

ونشطاء المجتمع المدني الذين يدافعون أو يبررون تمويل الأجانب سرا للجمعيات غير الحكومية ، إنما يدافعون عن خطأ فادح أو بالأصح خطيئة وطنية كبيرة

حتي ولو كانت نوايا بعض هؤلاء طيبة ، حيث يعتقدون أنهم يساهمون في صناعة الديمقراطية لبلادهم ، فالديمقراطية التي ننشدها لن يساهم في صنعها لنا المال السياسي الأجنبي ... بل إن هذا المال قد يبعدنا عن تحقيق هذه الديمقراطية ، لانه يترك بصمات مصالح ومآرب الممول الأجنبي علي الجماعات والهيئات والحركات والمنظمات التي تتلقى هذا المال السياسي .

إن المال السياسي الذي تدفق علينا بغزارة بعد ثورة 25يناير ، في ظل وهم البعض أن الدولة المصرية تعانى وهنا سيجعلها تغض الطرف عن ذلك ، يضر المجتمع المدني المصري ولا يفيده .. يضعفه ولا يقويه ..أما التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني الذي يتم علنا وتحت بصر الرأي العام وبمعرفة الجهات المختصة فهو لا غبار عليه ، بل إنه مطلوب نظرا لعدم كفاية التمويل المحلي للجمعيات الأهلية في مصر .. بينما التمويل السياسي الأجنبي يضع الجمعيات أو الجهات التي تتلقاها أسيرة لمن يمنحه .. لذلك صرنا نري جمعيات يتم نشأتها خصيصا للحصول علي التمويل الأجنبي ، أو جمعيات تغير نشاطها وفقا لنوع التمويل ، أو جمعيات تقدم معلومات مغلوطة وتقارير مضروبة تبرر بها استمرار هذا التمويل ، أو جمعيات لا تفعل أكثر من إعداد نشرات دعائية لتمجد المانحين ومعوناتهم ، أو جمعيات تتورط في فساد وهي تنفق هذا المال الذي حصلت سرا !.

المال السياسي يتعين أن نرفضه أيا كان مصدره .. ولا يصح أن يحصل البعض علي هذا المال من مصادر أمريكية وأوربية ، بينما يهاجم من يحصلون علي هذا النوع من المال عربيا .. وأيضا لايصح أن يستنكر من يحصلون علي مال سياسي عربي حصول غيرهم علي مال سياسي أمريكي أو أوربي.

لقد قامت بعض منظمات المجتمع المدنى في مصر بدور تحريضي تراكم تأثيره عبر سنوات سواء تلك المنظمات الحقوقية "حقوق إنسان ومساعدة قانونية" ، التي مارست السياسة بشكل غير مباشر أو تلك التي مارست السياسة بشكل مباشر.

والفعل السياسي لا يقوم بـه مؤسسـات سياسية فقط أنـه يحتـاج لكـوادر سياسية تتجاوز مرحلة التحريض الثوري إلى مرحلة كسب وبناء الثقة مع الناخبين .. وتستطيع أن تتوافق على قواعد التنافس السياسي .. وتقدر على القبول بالتعايش مع المختلفين لها سياسيا .

تقديم الدعم سرا من المانحين الأجانب لمنظمات المجتمع المدني في مصر عادة قديمة جدا .. والتاريخ يسجل كيف أخفت جماعة الإخوان المسلمين ، وهي من أقدم الجمعيات الأهلية في مصر ، أمر حصولها على دعم مالي من شركة قناة السويس الفرنسية عام 1947 بلغ وقتها نحو خمسمائة جنيه مصري ، وهو مبلغ ضخم بمقياس هذا العصر .. وحينما اكتشف الأمر بعدها أنكرت الجماعة ذلك وقالت جريدة الإخوان إن اتصالا تم بالفعل مع الانجليز الذين أبدوا استعدادهم لتقديم دعم مالي للجماعة ، إلا أن البنا مؤسس الجماعة وزعيمها رفض ذلك .. غير أن البنا اعترف فيما بعد في مذكرات الدعوة والداعية بالحصول على تبرع من شركة القناة وبقيمة هذا التبرع ، خاصة أن جماعته كانت تحظى بحصانة قانونية وبعلاقات طيبة مع القصر وقتها .

وما فعلته جماعة الإخوان المسلمين بعضا من الوقت وهي تعمل في ظل القانون ، أي إخفاء أمر المعونات المالية الأجنبية ، كررت فعله فيما بعد أن فقدت مظلة الشرعية القانونية وصارت مطاردة من قبل السلطات الأمنية المصرية منذ الخمسينات من القرن الماضي ، على إثر اصطدامها مع الضباط الأحرار ومحاولة اغتيال عبد الناصر .. فهي حظيت منذ هذا الوقت مرورا بالستينات والسبعينيات وحتى التسعينات بعطايا مالية عربية خليجية عديدة ومتنوعة وضخمة فضلا بالطبع عن توفير الملاذ الآمن لقادتها الذين فروا من المطاردات الأمنية المصرية.. وتم ذلك سرا وبدون إعلان ، لا من قبلهم أو من قبل المانحين .. والأرجح أن صنبور هذه العطايا المالية العربية الخليجية أغلق بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين في مصر على إثر الموقف الذي اتخذته الجماعة من الغزو العراقي للكويت ورفض مواجهة هذا الغزو عربيا وغربيا بالقوة المسلحة .

لكن إذا كانت العطايا المالية العربية الخليجية لجماعة الإخوان المسلمين المصرية قد توقفت منذ التسعينات باستثناء العطايا القطرية ، فإن هناك جماعات أخرى مصرية حلت محلها .. كان من بينها ، خلال التسعينيات الجماعات الإسلامية الراديكالية التي انتهجت ممارسة العنف ، مثل الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد المصريتين .

كما استمرت العطايا المالية العربية الخليجية لعدد آخر من الجمعيات الأهلية الإسلامية ، كان من أبرزها جمعية أنصار السنة المحمدية .

واشنطن تجاهلت كل الاعتراضات المصرية الرسمية وغير الرسمية ، ومضت في تنفيذ ما استقرت عليه وهو التمويل المباشر والسري لعدد من منظمات المجتمع المدني في مصر ، سواء المصرية أو الأجنبية ، ورفض مجرد إعلام الحكومة المصرية بحجم هذا التمويل وأسماء وعدد المنظمات المستفيدة منه ، الأمر الذي دفع الوزيرة فايزة أبو النجا بحكم عملها ومسئولياتها كوزيرة للتعاون الدولي أن تنبه مجلس الوزراء لما يقوم به الأمريكان من خرق ليس فقط لاتفاقات المعونة ، وإنما للسيادة المصرية .. وعلى إثر ذلك شكل مجلس الوزراء لجنة تقصي حقائق لبحث هذا الأمر ، وكل التمويل الأجنبي أيا كانت جنسيته ، أمريكية أو أوروبية أو عربية لمنظمات المجتمع المدني في البلاد .

وعندما أخذت السلطات المصرية تتقصى الأمر وتسعى لمعرفة هذه المنظمات وما حصلت عليه من أموال اعتبر عدد من منظمات المجتمع المدني ذلك نوعا من التشهير المتعمد بها وتلطيخ سمعتها النظيفة ، للإساءة لها والنيل منها وتحجيم دورها في المجتمع .

أما عندما بدأت السلطات المصرية – من خلال القضاء – تتخذ إجراءات قانونية لمحاسبة قانونية للمخالفين للقانون من بين منظمات المجتمع المدني فقد رأى عدد من هذه المنظمات أن الأمر بمثابة إعلان للحرب على المجتمع المدني كله في مصر ، وذلك بهدف السيطرة عليه حكوميا .

لذلك ارتفعت أصوات عديدة تصرخ وتطلب النجدة من العالم الخارجي لحماية المجتمع المدني المصري حتى لا يتم إجهاض عملية التحول في مصر إلى مجتمع ديمقراطي .. ولم يقتصر الأمر على الصراخ فقط بل إن هذه المنظمات طبقت القاعدة العسكرية الذهبية التي تقول إن خير وسيلة للدفاع هي الهجوم .. وهكذا انطلقت هذه المنظمات تهاجم ولازالت وبضراوة الإدارة المصرية .

وفي إطار الهجوم قامت هذه المنظمات بإرسال شكاوي إلى عدة جهات وشخصيات دولية تشمل مكتب حقوق الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ، ومقرر الأمم المتحدة الخاص بالحق في التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات ، ومقرر الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان ، ومقرر الأمم المتحدة الخاص بحرية التعبير ، والمقرر الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان باللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب .

أما الإجراءات التي رأى فيها أصحاب الشكوى حملة هجوم على المجتمع المدني فهي تتمثل – كما سجلت الشكوى – في إعلان الحكومة عن تعديلات تشريعية لضبط تمويل الجمعيات الأهلية ، وتشكيل لجنة تقصي حقائق برئاسة وزير العدل للتحقيق في تمويل منظمات المجتمع المدني ، وطلب الحكومة إلى البنك المركزي بمراقبة كافة المعاملات البنكية ، وقيام نيابة أمن الدولة العليا بتحقيقات في تلقي عدد من منظمات المجتمع المدني أموالا من الخارج واحتمال أن تواجه هذه المنظمات اتهامات بالخيانة العظمى والتآمر على مصر والإضرار بالأمن القومي لها عن طريق تنفيذ أجندات خارجية .

كما يرى الدكتور شوقي السيد في مقاله المنشور بالأهرام يوم 2016/4/6 نفس المشهد فيقول : "أنه إذا كان ذلك حال التمويل الأجنبي الظاهر في البلاد للجمعيات والمنظمات ، فإنه يجب التنبيه إلى أن هناك أبوابا خلفية للتمويل الأجنبي تتضمنه بعض الاتفاقيات الدولية التي تقدم القروض والمنح .. والتبرعات ، وهي اتفاقيات تعقدها وتوافق عليها وتراجعها وزارة الخارجية المصرية عن طريق سفاراتنا بالخارج ،

وتشمل هذه القروض والتبرعات والإعانات والمنح ، شتى المجالات في باب مسئوليات الدولة لتحقيق أغراضها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورعاية الحقوق والحريات ، إذ تتضمن هذه الاتفاقيات الدولية التي تصدر بقرارات جمهورية بشرط التصديق والعرض على البرلمان عملا بنص المادة 127 من الدستور ، تتضمن هذه الاتفاقيات بندا يأتي في آخر نصوص المنح والقروض والإعانات تتضمن نسبة منها .. حق الجهة المانحة مباشرة في تقديمها للجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال الاتفاقيات ، ولا تشترط تلك الاتفاقيات الدولية صراحة ضرورة أذن أو موافقة سلطات الدولة المصرية على منح التمويل إلى تلك المنظمات والجمعيات وتتخذ الدول والمنظمات الدولية ذلك سبيلا لها لتحقيق أغراضها التي كما قد تكون مشروعة ، وقد تكون أيضا غير مشروعة للمساهمة في تحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد ، وتجد تلك الجهات ذلك سبيلا وموافقة ضمنية من الدول بحقها في التعامل مع الجمعيات والمنظمات مباشرة فتقدم لها الشيكات والمبالغ جهارا نهارا وبغير إذن أو موافقة . [1]

مساوئ التمويل الخارجي :

الجمعيات الأهلية بطبيعتها تحتاج للتمويل ، وفي ظروف مصر الاقتصادية الحالية فإن كثيرا منه يأتي من الخارج ، وإلا توقف نشاط الجمعيات التي تعمل في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرعاية الصحية والتمويل متناهي الصغر ورعاية الأسرة والفقراء ، وغير ذلك من الأغراض التي تخدم ملايين المحتاجين في مصر وتسد فجوة كبيرة في قدرة الدولة على التنمية الاجتماعية ، إلى جانب مجالات حقوق الإنسان .

كما إن الجمعيات الأهلية صارت في المجتمع المعاصر شريكا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومصدرا رئيسيا لتمويلها ووسيلة فعالة لمشاركة المجتمع في مبادرات ضرورية لسد احتياجات رئيسية لا تقدر الدولة على التعامل معها.

(1) دكتور شوقي السيد ، مقال بصحيفة الأهرام في 2016/4/6 .

التمويل الأجنبي ليس مجرما في حد ذاته بل على العكس يعد أمرا مطلوبا لنهضة المجتمع وتقدمه ، ويفصل بين التجريم والتمويل خيط رفيع يتمثل في عدم الإفصاح من جانب المنظمات المدنية عن الجهة المانحة للتمويل وقيمة المنحة وأوجه صرفها ، فضلا عن دخول العديد من الأشخاص هذا المضمار بهدف تحقيق مكاسب شخصية ، من خلال إنشاء شركات مدنية ومراكز أبحاث غير مسجلة بوزارة التضامن الاجتماعي ، وتلقوا من خلالها مبالغ مالية بالملايين لم تعرف الدولة عنها شيئا ، كما ظهرت على السطح مشكلة أخرى هي فروع المنظمات الدولية ، مثل بيت الحرية والمعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي ومؤسسة كونراد ، وجميعها كانت تعمل في مصر منذ عدة سنوات بعلم من وزارة الخارجية المصرية ، ومع أن الخارجية رفضت ترخيصها إلا أنها ظلت تعمل بصورة غير مشروعة ، وبلغ حجم الأموال التي أنفقت في مجال تدريب الأحزاب السياسية أكثر من 55 مليون دولار ، وبلغت المنح المقدمة لبعض منظمات المجتمع المدني التي لا يتجاوز عددها ثلاثين منظمة وبما يشكل النصف في المائة من إجمالي الجمعيات في مصر مبلغا يتجاوز المليار جنيه في ستة أشهر فقط من عام 2011م وهو أمر يلفت الانتباه وتظهر معه "شروط الخارج" في نوعية القضايا التي تهتم بها هذه النوعية من "مؤسسات المجتمع المدني" ، وفي "أولوية" هذه القضايا التي تهتم بها ، فليس ضروريا أن تنسجم اختيارات وأولويات جهات التمويل الأجنبي التي تملك فرض الشروط ، مع اختيارات وأولويات المجتمع المدني المحلي واحتياجاته الحقيقة .

أن التسلل الأمريكي داخل شئون مصر لم يكن وليد اللحظة ، وإنما بدأ منذ عام 1978م من خلال برنامج المساعدات الأمريكية الموقع بين الرئيسين السادات وكارتر، والذي قام الكونجرس الأمريكي بتعديله عام 2004م بتخصيص 10 ملايين دولار من المساعدات للجمعيات الأهلية دون موافقة الحكومة المصرية ، وأمام الإصرار الأمريكي رضخت مصر على أساس توجيه المبلغ للجمعيات المسجلة بحجة دعم الديمقراطية ، ولم يقف الاختراق الأمريكي عند هذا الحد بل تمت إعادة تخصيص 150

مليون دولار أخرى للجمعيات كانت موجهة أساسا للصحة والتنمية ، بالإضافة إلى 40 مليون دولار أخرى تم تخصيصها في يوليو 2011م للمعهدين الجمهوري والديمقراطي وبيت الحرية والمركز الدولي للصحفيين حسب تصريحات السفيرة الأمريكية في مصر.

لكن السؤال لماذا يقع العبء الأكبر على هذه الجمعيات الأهلية دون بقية مؤسسات المجتمع المدني ؟ والإجابة لما تتسم به من خاصتين أساسيتين هما ، الانتشار الجغرافي والثقل الديموغرافي بالمجتمع ، فيصل عددها إلى 37 ألف جمعية أهلية منتشرة في كل أنحاء مصر ابتداء من المدينة إلى أصغر قرية وتضم في عضويتها أكثر من ثلاثة ملايين عضو بجانب ملايين المواطنين الذين يتلقون خدماتها المتعددة، وهي أكثر المؤسسات قدرة على النفاذ إلى أعماق المجتمع للتواصل مع الجماهير .

فالجمعيات الأهلية إجمالا والنسائية خاصة يقع عليها العبء الأكبر في تعبئة الناخبين للمشاركة بالتصويت ، إن العمل التطوعي قد أصبح ضرورة ملحة في المرحلة الحالية وذلك لتخفيف العبء عن كاهل الحكومة في مجال الأنشطة الاجتماعية وأن تفعيل هذا العمل التطوعي يرتكز أساسا على تدريب المتطوعين .

ويعد التحول في أدوار مؤسسات المجتمع المدني من الدور الخيري إلى الدور التنموي إلى الدور الحقوقي إلى الدور الرقابي أو دور المتابع إلى الدور المشارك بقوة في انتخابات مجلس النواب ودور المشارك في انتخابات الرئاسة نابع من التحولات العالمية في أدوار مؤسسات المجتمع المدني وعدم قدرة مصر على الانعزال بعيدا عنها .

التمويل المحلي هو الحل :

لا حل لمشكلة نقص التمويل إلا بالاعتماد على مصادر التمويل المحلية ، وفي مقدمتها الأوقاف الخيرية ، والصدقات بأنواعها ، والوصايا ، والهبات ، وكل ما تحتاجه هذه المصادر هو بذل بعض الجهد لإحياء الثقافة الخاصة بها ، وهي ثقافة تشجيع التمسك بقيم الأديان وأخلاقياتها ومبادئها عبر المؤسسات الثقافية والتعليمية والإعلامية،

والقيام كذلك بعمليات إصلاح واسعة في منظومة القوانين والإجراءات الخاصة بتلك المصادر وفي مقدمتها قوانين الأوقاف والوصايا والهبات ، بحيث تسمح بربطها بالجمعيات ومنظمات المجتمع الأهلي الأصيلة وليست الوافدة أو ذات الأجندات الأجنبية.

أن لدينا ثقافة عريقة تستند إلى القيم والتعاليم الدينية الإسلامية والمسيحية التي تحض على التبرع للأعمال الخيرية والمنافع العامة على اختلاف ألوانها وتكشف الثقافة الإسلامية عن "هرم تمويلي" يتكون من خمسة مستويات في قمتها الزكاة وتليها الوصية ، ثم الوقف ، فالهبة ، فالنذور والكفارات وسائر أعمال البر والصدقات ، هذا الهرم التمويلي راسخ في وجدان المواطنين ، ويحتاج فقط إلى من يبحث في وسائل تفعيله والإفادة من إمكاناته التمويلية الهائلة ، وتوجيهها التوجيه السليم في خدمة الوطن.

إن قطاعا مهما من مؤسسات المجتمع المدني ، وهي المنظمات الحقوقية المناصرة للحريات وحقوق الإنسان قد لعبت دورا هاما ورئيسيا في الفترة السابقة ، ولم يكن هذا الأمر سهلا بالمرة بعد عقود من المصادمات والتوترات بينها وبين أجهزة الحكومة بكل أنواعها ، والتي تم استنزاف جانب كبير من جهودها للدفاع عن شرعيتها من جانب أو اتهامها بالعمالة للخارج .

أن الدور الذي لعبته هذه المنظمات الحقوقية وانتزعته بتصميم وإرادة والتحالفات والائتلافات فيما بينها ، واللجوء إلى القضاء قد مكنها لأول مرة من الوصول إلى المواطن المصري ، ولعبت ولازالت دورا هاما في الانتخابات سواء البرلمانية أو الرئاسية ، ولكنه لازال محدوداً يحتاج لمزيد من الجهود فى اطار وطنى.